ويتضح من تلك الارقام ، وجود علاقة تاثـر بين ازدياد عدد السكان اليهود ونموحجم الانتاج الصناعي ، وخلق فرص عمل ناجمة عن توسيع قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد .

وخلال تلك المرحلة الهامة في بناء الوطن القومي اليهودي ، واجهت الوكالة اليهودية مسؤوليات تمثلت في عدة مسائل اهمها الامداد والتموين والبطالة والمجهود الحربي في المجال الاقتصادي مع استمرار حركة الاستيعاب . وقد حدثت تغيرات في مجال الامداد والتموين كنتيجة لآثار الحرب على التجارة العالمية ، منها صعوبة استيراد المواد الخام . كما تمثلت الآثار المباشرة للحرب في احداث ازمة في صناعة الحمضيات التي اعتمدت بصفة رئيسية على التجارة الخارجية ، فزاد حجم البطالة . كما عانت صناعة البناء من عدم الاستقرار وقد تسبب نقصان فرص العمل في هذين المجالين الحيويين في الحياة الاقتصادية في فلسطين في ايجاد مشكلة اقتصادية خطيرة . والى جانب ذلك كان لا بد من وضع الاقتصاد اليهودي في مركز يتفق مع متطلبات الحرب حتى يتمكن من ان يلعب دورا في مواجهة مشاكل الامداد والتموين في القطاعين العسكري والمدني . فخططت اجهزة الوكالة اليهودية للتوسع في الانتاج الزراعي والصناعي للوفاء بمتطلبات الأغراض الحربية وقد وضعت اجهزة الوكالة في حسابها العمل على توسيع مجال الانتاج في سبيل استمرار حركة الاستيعاب . وحققت الوكالة اليهودية نتائج هامة من خلال نظام التسليف المتنوع فكونت ثلاث صناديق للتسليف بالتعاون مع البنك الانجليزي الفلسطيني ، حتى امكن استيراد مواد خام قيمتها اربعمائة الف جنيه فلسطيني في السنة الاولى للحرب .

وقد تمكنت الوكالة اليهودية من التغلب جزئيا على مشكلة البطالة في منتصف عام ١٩٤٠ ثم اصبحت البلاد ــ بسبب تجنيد عدد كبير من اليهود للمجهود الحربي ــ تعاني عجزا في العمالة وبصفة خاصة في المجال الزراعي . وقد صرفت الوكالة مائة وخمسين الف جنيه فلسطيني كاعانات للتغلب على مشكلة البطالة فانفق نصف هذا المبلغ على انشاء مشروعات جديدة تستوعب الايدي العاملة العاطلة(٤٨) .

وقد حققت الوكالة اليهودية نجاحا في التوسع في مجال الانتاج الصناعي بالمقارنة بالولايات المتحدة الامريكية وكندا كما يتضح من الارقام* التالية(٤٩) : ــ

---

* حجم الانتاج عام ١٩٣٩ = ١٠٠